

من الشفعة على عوض وعليه رده ويموت الشفع لا  
فإن انه غير فله الشفعة وان باعها الاذراع في جانب

لمشري ويبع ما يشفع به قبل القضا بالشفعة ولا شفعة  
الشفيع فلا شفعة له وان ابتاع منها سهم ثمن ثم ابتاع

لمن باع او بيع له او ضمن الدرر عن البايع ومن ابتاع  
بقيتها فالشفعة في السهم الاول فقط وان ابتاع ثمن

او ابتاع له فله الشفعة وان قال للشفيع انها بيعت  
ثم دفع ثوب عنه فالشفعة بالثمن لا ثوب ولا يكره الجملة

بالفقسلم ثم علم انها بيعت باقل او براو شعير قيمة الفا  
لاسقاط الشفعة والزكوة واخذ حد البعض بتعدد

او اكثر فله الشفعة فلو بان انها بيعت بدنانير او بغير  
المشري لا يتعدد البايع وان اشترى نصف دار غير مقسوم

اخذ الشفع بخط المشري بقيمة وللعبد المادون للدين  
قيمها الف فلا شفعة وان قيل له ان اشترى فلان ولا